

# خلل في آليات اتخاذ القرار اليمني يهدد التوافقات الهشة بين مكونات الشرعية

قيادات إخوانية تريد أن تحقق بالسياسة ما عجزت عن تحقيقه بالحرب



حاضر بصوره وأصداء قراراته

واضح ومرفوض عما تم التوافق عليه، و"نسف لاتفاق الرياض".

وأبنت قيادات في الانتقالي قلقها من إحكام قيادات محسوبة على جماعة الإخوان سيطرتها على المؤسسات القضائية اليمنية مثل وزارة العدل والمحكمة العليا ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، قبل أن ينضم منصب النائب العام إلى قائمة المناصب التي يهيمن عليها الإخوان في قطاع القضاء اليمني.

وقال نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك في تغريدة على تويتر "أن يسيطر الإخوان على مؤسسة القضاء فالأمر خطير للغاية".



فضل الجعدي  
إشغال فئيل الأزمة  
يصب في مصلحة الحوثي  
وجماعات الإرهاب

وفي إشارة إلى تأثير القرارات الأحادية على جهود مواجهة جماعة الحوثي والتي تأتي ضمن أهداف توحيد معسكر الشرعية، قال فضل الجعدي عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي إن "المستفيد من إرباك الوضع وإشغال فئيل الأزمة التي كانت قد خدمت، هما الحوثي وجماعات الإرهاب"، معتبرا في تغريدة على تويتر أن المستهدف من القرارات الأحادية "ضرب القوة التي تشكلت لمجابهة أدوات الإرهاب وميليشيات الحوثي".

ويعد مجلس الشورى غرفة برلمانية ثانية يتم تعيين أعضائها "من أصحاب الخبرة والكفاءة"، لكنه لم يمارس أعماله جراء الانقسام بين أعضائه منذ بدء الحرب في اليمن قبل ست سنوات.

والسبت، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي رفضه تعيينات هادي معتبرا في بيان أنها "تصعيد خطير وخروج واضح ومرفوض عما تم التوافق عليه، ونسف لاتفاق الرياض". وتم توقيع الاتفاق المذكور في العاصمة السعودية في نوفمبر من العام الماضي بهدف أساسي هو إنهاء الخلافات الحادة بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي والتي تطورت إلى مواجهات عسكرية، وبعد تعثر تطبيقه لأكثر من عام نجحت جهود المملكة أخيرا في إقناع الموقعين عليه بالدخول في حكومة شراكة، وهو ما حدث بالفعل.

لكن استقرار تلك الحكومة ونجاحها في معالجة الملفات المعقدة ما يزال موضع نظر، وهو ما كشف عنه الخلاف الجديد حول تعيين المسؤولين في الشرعية والآلية المنبئة في ذلك، ومدى مراعاتها للتوازنات التي قام عليها اتفاق الرياض.

ويخشى قياديون في المجلس الانتقالي الجنوبي أن يؤدي التمادي في اتخاذ مثل تلك القرارات بشكل أحادي إلى اختلال التوازن لمصلحة التيار الإخواني داخل الشرعية.

ووصف المجلس على لسان المتحدث الرسمي باسمه، علي الكثيري قرارات هادي بانها "تصعيد خطير وخروج

رغم أن اتفاق الرياض مكن من فض الاشتباك داخل معسكر الشرعية اليمنية ودفع أفرقتها إلى تشكيل حكومة شراكة، إلا أن بقاء سلطة اتخاذ القرار من دون آليات واضحة تضبطها بما يضمن حقوق الشركاء ويمنع تغول أي طرف على حساب باقي الأطراف، يحول دون تحقيق التناغم المنشود داخل تلك الحكومة ويعسر مهمتها، وقد يهدد استمرارها.

عَدَن - أظهرت الاعتراضات الشديدة من قبل تيارات سياسية محسوبة ضمن معسكر الشرعية اليمنية ومشاركة في الحكومة التي تشكلت مؤخرا بالاستناد إلى اتفاق الرياض، على قيام الرئيس عبدربه منصور هادي بتعيين عدد من الشخصيات في مناصب هامة، وجود خلل كبير في آلية اتخاذ القرار يهدد استمرار التعايش بين مكونات سياسية مختلفة في الرؤى والتوجهات داخل حكومة معين عبد الملك، وقد انعكس سلبا على استقرارها وقدرتها على معالجة ملفات بالغة التعقيد على رأسها بسط الأمن والاستقرار وتحسين ظروف عيش سكان المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فضلا عن تهينة الأرضية لتنشيط جهود تحرير المناطق اليمنية من سيطرة المتطرفين الحوثيين.

وتخشى مكونات رئيسية في مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي، من وقوع هادي تحت تأثير المحيطين به من كبار قادة حزب التجمع اليمني للإصلاح المسلمين، لاتخاذ المزيد من القرارات التي من شأنها أن تمكن للإخوان في جنوب اليمن وتحقيق لهم بالسياسة ما لم يستطعوا تحقيقه بقوة السلاح من خلال المواجهات بين القوات التابعة لهم والمحسوبة على جيش الشرعية، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وهي المواجهات التي تمكن اتفاق الرياض من إنهاؤها عن طريق شققة المتعلق بالجانب العسكري والأمني.

ولا تقتصر تلك الخشية على المجلس الانتقالي بل تشمل مكونات سياسية أخرى عبّرت عن اعتراضها على أي تعيينات خارج نطاق التوافق الذي يمثل روح اتفاق الرياض.

وأعلن الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، في بيان مشترك أصدره الأحد، عن رفضهما تعيين نائب عام ورئيس مجلس الشورى الغرفة ثانية للبرلمان، وكان الرئيس هادي قد أصدر آخر الأسبوع الماضي جملة من القرارات، من بينها تعيين رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عبيد بن دغر، رئيسا لمجلس الشورى، إضافة إلى تعيين عبدالله محمد أبو الغيث ووحى طه عبدالله جعفر أمان نائبين له. كما اشتملت القرارات على تعيين أحمد صالح الموسوي نائبا عاما

## عمان تحافظ على سرية بحث الميزانية واستجواب الوزراء

ورغم أن عُمان اضطرت إلى خوض ما يشبه سباقا ضد الساعة لتذليل الصعوبات المالية والاقتصادية، فقد حرصت في المقابل على الحفاظ على توازناتها الكبرى وتجنب القفز في مجهول التغييرات المتسرعة والإصلاحات غير المدروسة.

وفي إطار الحفاظ على الاستقرار الذي تحدت عنه الوكالة الائتمانية، أرفقت عُمان خطتها الهادفة لإحداث التوازن المالي مع الإعلان في الوقت ذاته عن تسريع إنشاء نظام متكامل للحماية الاجتماعية.

وتضمن التوجه الإصلاحى للسلطان هيثم التخص من البطء والتكس في أجهزة الدولة وإزالة العوائق التي أخلت الإصلاح الاقتصادي الذي كان مطلوبا منذ سنوات. وقال في خطاب له إثر توليه زمام الحكم إن عمان على اعتبار مرحلة جديدة من تاريخها، واعدة بإنجاز تغييرات تطال الإدارة والاقتصاد، كما تمس قطاع التعليم كإحدى أولويات الدولة في عهده.

وأقر السلطان هيثم قبل عدة أشهر "خطة التوازن المالي متوسطة المدى 2020 - 2024 التي قامت الحكومة بوضعها، والتي تضمنت عدة مبادرات وبرامج تهدف في مجملها إلى إرساء قواعد الاستدامة المالية للسلطنة، وخفض الدين العام ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي بتوجيهه نحو الأولويات الوطنية، وزيادة الدخل الحكومي من القطاعات غير النفطية، وتعزيز الاحتياطات المالية للدولة، وتحسين العائد على استثمار الأصول الحكومية بما يضمن تعزيز قدرتها على مواجهة أي صعوبات وتحديات مالية، وبما يضعها على مسار النمو والإزدهار الاقتصادي".

وفي إجراء لصيق بهذه الخطة وجه السلطان هيثم "بالإسراع في بناء نظام وطني متكامل للحماية الاجتماعية، وذلك بهدف ضمان حماية ذوي الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي من أي تأثيرات متوقعة جراء تطبيق ما تضمنته الخطة من تدابير وإجراءات".

كما شملت الإجراءات الجديدة التي أمر بها السلطان هيثم تنفيذ مشروعات تنموية في جميع أنحاء البلاد، وذلك حرصا على "استمرار تعزيز النشاط الاقتصادي والحركة التنموية في السلطنة".

وقالت ستاندر أند بورز إن الإصلاحات المؤسسية الأخيرة في عُمان، والتي تشمل وضع نهج واضح للخلافة، من شأنها أن تحسن المصداقية والاستقرار السياسي، لكن العجز المالي والخارجي المرتفع وضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة بين الشباب لا تزال تمثل تحديات كبيرة.

وتراكت الديون على عُمان، وهي منتج صغير للنفط بوتيرة سريعة في السنوات القليلة الماضية وتضررت مالبها العامة من انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

وقالت وكالة بلومبرغ مؤخرا إن السلطنة عادت إلى سوق الديون للمرة الثالثة في أقل من ثلاثة أشهر، حيث تحتاج إلى اقتراض نحو 2.4 مليار دولار هذا العام لتغطية العجز المالي.

معالجة موزونة لمسألة ولاية العهد في سلطنة عمان

9 ص



جلسات سرية أو علنية.. الأهم مخرجاتها

مسقط - اختارت سلطنة عمان الحفاظ على قدر من السرية في معالجة بعض الملفات المهمة، وذلك على الرغم من توجهاتها نحو توسيع نطاق الانفتاح والشفافية في إطار عملية إصلاح هادئة يقودها السلطان هيثم بن طارق الذي لم يرض على تسلمه زمام السلطة سوى عام واحد تمكن خلاله من وضع بصماته على تجربة الحكم التي طبعها السلطان الراحل قابوس بن سعيد بطابعه.

وكان من أوضح سمات تلك التجربة تجميع مختلف خيوط السلطة بيد سلطان البلاد، ما أوجد قدرا كبيرا من المركزية يعمل السلطان هيثم على الحد منها من خلال ضمان مشاركة أوسع طيف ممكن من مسؤولي الدولة في إدارة شؤونها.

وسنت السلطنة قانونا جديدا للبرلمان يشترط إجراء محادثات الميزانية الحكومية واستجواب الوزراء تحت غطاء من السرية، في وقت تعمل فيه البلاد على معالجة أوضاعها المالية والاقتصادية المتأثرة بشدة بتراجع أسعار النفط وجائحة كورونا.

ورأى متابعون للشأن العماني في ذلك حداً من جرعة الشفافية المسموح بها في البلد، لكنهم اعتبروا ذلك مناسبا لما تتميز به التجربة الإصلاحية للسلطان هيثم من تدرج وحرص على تجنب مفعول الصدمة في تحقيق الانفتاح المنشود، ومن انتقاء دقيق لنوعية الإصلاحات الأنسب للبلد في مرحلته الراهنة.

### ستاندر أند بورز تعتبر أن وضع نهج واضح للخلافة في سلطنة عمان يحسن المصداقية والاستقرار السياسي

وعمد السلطان هيثم منذ توليه السلطة قبل عام إلى إصلاح الكيانات الحكومية ومؤسسات الدولة وبدا بإجراء إصلاحات مالية حساسة مثل خفض الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة. وأعلن الأسبوع الماضي تعديلا دستوريا شمل تعيين ولي للعهد للمرة الأولى وقواعد جديدة بشأن كيفية عمل مجلس عمان، وهو برلمان يتألف من غرفتين.

ويص القانون الجديد، الذي نشرته الجريدة الرسمية الأحد، على "أن تكون جلسات مجلسي الدولة والشورى المخصصة لمناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة سرية".

كما ينص على أن "تكون جلسة مجلس الشورى التي يتم فيها الاستجواب (لوزراء) سرية، ولا يجوز أن يحضرها إلا رئيس المجلس ونائباه والأعضاء والأمن العام، كما يجب أن تكون جميع وقائع الجلسة سرية ولا يجوز إضاؤها أو التصريح بها أو نقل أي من وقائعها للصحافة أو وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي بجميع أنواعها".

وعبرت ستاندر أند بورز غلوبال ريتجنز، الأحد، عن اعتقادها بأن إجراءات التقشف المالي ستطبق تدريجيا "للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي" في بلد شهد عام 2011 احتجاجات محدودة للمطالبة بالحد من البطالة والقضاء على الفساد وإجراء إصلاحات سياسية.